

## تجربة العدالة الانتقالية في ليبيا ما بعد 2011 الآليات والتحديات

د. عبد المجيد خليفة الكوت، الأكاديمية الليبية

د. فتحي محمد اميمه، جامعة مصراتة

### ملخص

يستعرض هذا البحث الآليات والتحديات التي تواجه تجربة العدالة الانتقالية في ليبيا ما بعد عام 2011 وهو العام الذي شهدت فيه ليبيا ما عرف بتحولت الربيع العربي وما ألفت به من تداعيات على المجتمعات العربية من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وينقسم هذا البحث إلى ثلاثة مطالب أساسية كالتالي: العدالة الانتقالية: المفهوم والدواعي والضرورات (مطلب أول)، آليات تنفيذ العدالة الانتقالية في ليبيا ما بعد 2001 (مطلب ثان)، الإشكاليات والتحديات التي تواجه تطبيق العدالة الانتقالية في ليبيا ما بعد 2011 (مطلب ثالث)، ثم الخاتمة والنتائج التي توصل إليها الباحث.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية، آليات العدالة الانتقالية، إشكاليات وتحديات العدالة الانتقالية.

### Abstract:

This research reviews the mechanisms and challenges facing the experience of transitional justice in Libya after 2011, the year in which Libya witnessed what was known as the transformations of the Arab Spring and the repercussions they had on Arab societies in terms of political, economic, social and security aspects. This research is divided into three basic demands as follows: transitional justice: the concept, reasons and necessities (first requirement), mechanisms for implementing transitional justice in post-2001 Libya (second requirement), problems and challenges facing the application of transitional justice in post-2011 Libya (third requirement) Then, the conclusion and the researcher's findings.

**Keywords:** Transitional justice, transitional justice mechanisms, problems and challenges of transitional justice.

**مقدمة:**

تمر ليبيا بفترة انتقالية متقلبة وصعبة وهي تسعى للتعافي من واقع شهد انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان ومن النزاعات المسلحة العنيفة منذ عام 2011. وهو مشهد ما يزال يخيم على ليبيا إلى يومنا هذا، ويلقي بتحديات خطيرة على الدولة الليبية والمجتمع الليبي برمته ما لم تتم معالجة هذه الأوضاع في إطار ما يعرف بالعدالة الانتقالية التي تواجه إشكاليات عدة من الجانب التطبيقي والعملية. وهو الموضوع الذي تسعى هذه الورقة البحثية إلى تناوله من منظور تحليلي يرصد الآليات المتعلقة بالعدالة الانتقالية في ليبيا ما بعد 2011 وما تواجهه من تحديات وإشكاليات.

**إشكالية البحث:**

رغم صدور القانون رقم (29) لسنة 2013 في شأن العدالة الانتقالية من قبل المؤتمر الوطني العام بتاريخ 2 ديسمبر 2013، وما تلا ذلك من مساعي لإقرار العدالة الانتقالية في ليبيا، إلا أن هذا الملف مازال عالقاً ومحفوفاً بالعديد من الإشكاليات والصعوبات ويمكن على خلفية ذلك صياغة إشكالية البحث في السؤال التالي: ما هي الآليات التي اعتمدت لتطبيق العدالة الانتقالية في ليبيا ما بعد 2011 وما هي التحديات والإشكاليات التي تواجه هذه العملية؟.

**أهمية البحث :**

تتأتي أهمية البحث من عدة نواحي منها:

- 1- أهمية الحالة الليبية كحالة من حالات الربيع العربي 2011.
- 2- أهمية عملية العدالة الانتقالية في دفع المصالحة الوطنية وتسوية الخلافات الناجمة عن تداعيات أحداث 2011 وما قبلها.
- 3- أهمية معرفة التحديات والإشكاليات التي تواجه ملف العدالة الانتقالية في ليبيا وبما يمكن من التغلب عليها وتطبيق العدالة الانتقالية كأساس للسلم الاجتماعي.

**أهداف البحث:**

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- 1- التعريف بمفهوم ومتطلبات العدالة الانتقالية ودواعيها وضرورتها وأهميتها في دول ما بعد الصراعات والنزاعات.
- 2- التعرف على آليات تنفيذ العدالة الانتقالية في ليبيا والتحديات والصعوبات التي تواجهها.

3- الخروج بتوصيات عملية للتغلب على التحديات والصعوبات التي تواجه ملف العدالة الانتقالية وتطبيقها في الواقع.

### منهجية البحث:

يعتمد البحث المنهج التحليلي لمعرفة التحديات والإشكاليات التي تواجه تطبيق العدالة الانتقالية في ليبيا، ويستعين بالمدخل القانوني من أجل تحليل مضمون القوانين الليبية التي تسعى إلى تطبيق العدالة الانتقالية وما تنص عليه من آليات معتمدة لتحقيق ذلك.

وهذا البحث يعتمد أسلوب البحث المكتبي من خلال جمع البيانات والمعلومات من مصادرها الأولية كالوثائق والقوانين، وكذلك مراجع المعلومات الثانوية كالكتب والبحوث والدوريات العلمية والمواقع الإلكترونية وغيرها.

### المطلب الأول/ العدالة الانتقالية: المفهوم والدواعي والضرورات

#### 1.1- مفهوم العدالة الانتقالية:

مفهوم العدالة الانتقالية مفهوم قانوني وسياسي أصبح متداولاً على نطاق واسع خاصة فيما يتعلق بحالات المجتمعات الخارجية لتوها من صراعات أو نزاعات وتمر بفترات انتقالية تتطلب تسوية أرث الماضي وتداعياته على هذه المجتمعات. ويُرجع بعض الباحثين أصل مفهوم العدالة الانتقالية إلى محاكم نورنبيرغ (1945)، حيث عمدت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية إلى توسيع نطاق آليات القانون الجنائي في حينها، لتمكن من محاكمة قيادات عسكرية وسياسية بعينها في النظامين النازي والياباني، مع التركيز على الجرائم التي ارتكباها، وليس من منطلق انتمائهم الأيديولوجي فقط<sup>1</sup>.

عرف الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان العدالة الانتقالية بأنها "تشمل كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة"<sup>2</sup>.

ومفهوم العدالة الانتقالية لصيق بمفهوم المصالحة الوطنية الذي يشير إلى "عملية معالجة مظالم أطراف النزاع بهدف إعادة تحديد علاقاتهم وصياغة عقد اجتماعي جديد"<sup>3</sup>.

ويعرف البعض المصالحة الوطنية بأنها "عملية للتوافق الوطني تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية قائمة على التسامح والعدل وإزالة آثار الماضي لتحقيق التعايش السلمي بين أطراف المجتمع"<sup>4</sup>. ومن هنا ينظر إلى المصالحة الوطنية باعتبارها "شكل من أشكال

العدالة الانتقالية التي تكون ضرورية لإعادة تأسيس الوطن على أسس شرعية قانونية وتعددية وديموقراطية في الوقت ذاته.<sup>5</sup>

ويرتبط مفهوم العدالة الانتقالية بالحق في العدالة أو الحق في الوصول إلى العدالة كحق أصيل من حقوق الإنسان فيما يتعلق بالحق في المحاكمة العادلة وهو من "المبادئ المستقرة في الضمير الإنساني بحيث لا يخلو نص من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان من التأكيد عليه، كما تنص عليه أغلب الدساتير والتشريعات الوطنية".<sup>6</sup>

كما يرتبط هذا المفهوم بالحق في الإنصاف وجبر الضرر وحقوق الضحايا، فمفهوم العدالة الانتقالية يتأسس على "أربعة أسس، هي: محاكمة وكشف الضالعين في الانتهاكات، وكشف حقيقة الانتهاكات، وتعويض الضحايا والاعتذار أحيانا من قبل الدولة إذا كانت الجرائم ذات طبيعة عرقية، ثم الإصلاح الإداري والمؤسسي بما يُمكن من ضمان عدم تكرار الانتهاكات".<sup>7</sup>

## 1.2- دواعي وضرورات العدالة الانتقالية:

ترتبط العدالة-كما أشرنا سلفاً- بحقوق الإنسان، حيث "يعتبر نظام العدالة أمراً ضرورياً وركناً أساسياً لحماية حقوق الإنسان، لذلك كان القضاء هو الساس الذي تقوم عليه حماية هذه الحقوق، وهو الحصن الحصين ضد الظلم والعدوان على حقوق الناس".<sup>8</sup>

إقرار العدالة الانتقالية هو إعمال لحقوق الإنسان ومن أهمها حقوق واحتياجات الضحايا وأسره، "فالأشخاص الذين تضرروا من جراء أفعال القمع والنزاع في الماضي يحتاجون إلى التعبير عن آرائهم بحرية حتى يتسنى لبرنامج العدالة الانتقالية أن يراعي تجاربهم واحتياجاتهم واستحقاقاتهم".<sup>9</sup>

وبهذا تكون العدالة الانتقالية ضرورة لأي مجتمع يمر بمرحلة انتقالية عنيفة بوصفها تعني "بإعادة إقامة القواعد التي تحكم العيش المشترك في المجتمع وتحديدها والعلاقة بين المواطن والمؤسسات، بمعنى آخر: أنها تؤسس لقواعد جديدة يكون على المؤسسات والمجتمع والأفراد احترامها".<sup>10</sup>

ومن هنا يمكن القول أن للعدالة الانتقالية ضرورتها ودواعيها، "فالعدالة الانتقالية ترمي أولاً إلى القطيعة مع الإفلات من العقاب وترسيخ ثقافة المسؤولية الجنائية لدى الدولة ومؤسساتها، وكذلك لدى الأفراد؛ فهي تشمل الرئيس والشرطي دون تفرقة إلا في حجم الانتهاكات المرتكبة ومستوى المسؤولية".<sup>11</sup>

ومن هنا أيضاً تبدو أهمية العدالة الانتقالية في أي مجتمع خارج لتوه من حالات الصراع والعنف التي تصاحبها انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية "الحفاظ على قيم العدالة والتضامن الاجتماعي وتعويض الضحايا وكشف الحقيقة الكاملة والحفاظ على الذاكرة الجمعية هي من أهم الأهداف التي تسعى لها فكرة العدالة الانتقالية لتحقيق المصالحة الوطنية لتكون ركيزة في بناء دولة حديثة عادلة، فالمصالحة الوطنية لكي تؤتي أكلها تقتضي تعرف الضحايا على الجناة ومحاسبتهم وتعويض المتضررين".<sup>12</sup>

### المطلب الثاني/ آليات تنفيذ العدالة الانتقالية في ليبيا ما بعد 2001

يقصد بالآليات هنا الأجهزة واللجان ذات الطبيعة التنفيذية والتي من شأنها العمل على تطبيق العدالة الانتقالية في أي مجتمع، وبصفة عامة نجد أن "آليات تنفيذ العدالة الانتقالية ليست مقولبة او جامدة، بل إنها مرنة بمعنى أنه ليس ثمة حدود لابتداع هذه الآليات طالما أنها تخدم الأهداف الأساسية لمشروع العدالة"<sup>13</sup>. كما أنه يلاحظ أن "السنوات القليلة الماضية ظهرت آليات جديدة تتعلق بالمساءلة وحقوق الضحايا في معرفة الحقيقة والجبر، لا سيما في حالات ما بعد النزاع، حيث تم على الصعيد الوطني استحداث آليات للعدالة الانتقالية كوسيلة لتيسير إنهاء الأعمال القتالية، مع المحافظة في الوقت نفسه على التزام الدولة بكفالة المساءلة وحقوق الضحايا ومعرفة الحقيقة وجبر الضرر".<sup>14</sup>

في الحالة الليبية اعتمد في شأن تطبيق العدالة الانتقالية مستويين هما:

1- المستوى التشريعي، والذي تضمن إصدار عدد من التشريعات المتعلقة بإقرار العدالة

الانتقالية والمصالحة الوطنية، منها:

- القانون رقم (17) لسنة 2012 بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية،

وهو القانون الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت بتاريخ 26 فبراير من نفس

العام. وعرف القانون المذكور العدالة الانتقالية (المادة 1) بأنها "مجموعة من الإجراءات

التشريعية والقضائية والإدارية التي تعالج ما حدث خلال فترة النظام السابق في ليبيا وما

قامت به الدولة من انتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية والعمل على إصلاح ذات

البين بالطرق الودية بين بعض فئات المجتمع". واختصت المواد (4-13) بإنشاء هيئة

وطنية تسمى هيئة تقصي الحقائق والمصالحة تتبع المجلس الوطني الانتقالي، وهو ما

سوف نستعرضه لاحقاً.

- القانون رقم (41) لسنة 2012 الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت بتاريخ 17 مايو من نفس العام والخاص بتعديل القانون رقم (17) لسنة 2012 حيث تضمن ثلاثة مواد. وجاءت المادة (1) متعلقة بتعديل نص المادة (4) من القانون رقم (17) وفق نص "تنشأ هيئة وطنية تسمى هيئة تقصي الحقائق والمصالحة تتبع المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، مقرها مدينة طرابلس ويكون لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، على أن يكون لها فرع في كل دائرة من دوائر محاكم الاستئناف. والمادة (2) المتعلقة بتعديل نص المادة (5) من القانون رقم (17) لسنة 2012 بحيث يكون نصها على النحو الآتي: يكون للهيئة مجلس إدارة يتكون من رئيس وعدد ستة أعضاء، ويصدر بتسميتهم قرار من مجلس الوطني الانتقالي المؤقت، ويعتبر مجلس الإدارة هو السلطة العليا للهيئة، ويتولى إدارة شؤونها في علاقاتها بالغير وأمام القضاء وللمجلس الاستعانة لمن يرى لزوم الاستعانة بهم من مؤسسات المجتمع المدني.

- القانون رقم (29) لسنة 2013 في شأن العدالة الانتقالية الصادر عن المؤتمر الوطني العام في الثاني من ديسمبر من نفس العام، ويتكون من (34) مادة. وعرفت المادة (1) من هذه القانون العدالة الانتقالية بقولها: "يقصد بالعدالة الانتقالية في مقام تطبيق أحكام هذا القانون معالجة ما تعرض له الليبيون خلال النظام السابق من انتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوقهم وحررياتهم الأساسية من قبل الأجهزة التابعة للدولة، عن طريق إجراءات تشريعية قضائية اجتماعية وإدارية، وذلك من أجل إظهار الحقيقة ومحاسبة الجناة وإصلاح المؤسسات وحفظ الذاكرة الوطنية وجبر الضرر عن الأخطاء التي تكون الدولة مسؤولة بالتعويض عنها. ويشمل مفهوم العدالة الانتقالية في هذا القانون بعض آثار ثورة السابع عشر من فبراير وهي تحديداً: (1) موقف وأعمال أدت إلى شرح في النسيج الاجتماعي. (2) أعمال كانت ضرورية لتحسين الثورة شابتها بعض السلوكيات غير الملتزمة بمبادئها، وذلك بهدف الوصول إلى المصالحة الوطنية ذات البين وترسيخ السلم الاجتماعي والتأسيس لدولة الحق والقانون.

واختصت المواد من (7-22) بإنشاء هيئة تقصي الحقائق والمصالحة وعضويتها وإدارتها ومدة عملها واختصاصاتها وميزانيتها، وهو ما سوف نتعرض له لاحقاً.

(2) على مستوى الآليات، الخاصة بتنفيذ وتطبيق العدالة الانتقالية، ويقصد بذلك اللجان والهيئات والأجهزة وغيرها من الهياكل التي يناط بها القيام بهذه المهمة. ويلاحظ أنه "أصبح من الشائع بصورة متزايدة أن تنشئ البلدان الخارجة من حرب أهلية أو حكم استبدادي لجنة لتقصي الحقائق تعمل خلال الفترة التي تلي الانتقال مباشرة"<sup>15</sup>. ومن أشهر هذه اللجان هي "لجنة الحقيقة والمصالحة" في دولة جنوب أفريقيا، وهي لجنة عادة ما ينظر إليها باهتمام واحترام كبيرين.

وكل القوانين المتعلقة بتدابير العدالة الانتقالية والمصالحة في ليبيا بعد 2011 قد أنشئت آلية مختصة بالعدالة الانتقالية والمصالحة وهي هيئة وطنية للعدالة الانتقالية سميت في القانون رقم (17) لسنة 2012 "هيئة تقصي الحقائق والمصالحة"، وحملت نفس المسمى في القانون رقم (41) لسنة 2012 وكذلك في القانون رقم (29) لسنة 2013.

وحددت هذه القوانين إدارات هذه الهيئة ومدة عملها ومجالس إدارتها واختصاصاتها وشروط العضوية فيها وموازناتها والمكافآت وحلف اليمين وسلطات الهيئة في التقصي وكيفية تقديم تقاريرها واتصالاتها وعلاقاتها بالجهات ذات العلاقة وغيرها من الإجراءات المتعلقة بممارسة عملها. وتكاد تتفق صيغ هذا القوانين في تحديد مهام هذه الهيئة وتلخيصها في التالي:<sup>16</sup>

- تقصي الحقائق حول الوقائع المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان، وتحديد هوية المتورطين في هذه الانتهاكات.
- رسم صورة كاملة لطبيعة وأسباب ومدى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال العهد السابق.
- جمع وجهات نظر الضحايا ونشرها.
- توثيق الروايات الشفهية للضحايا.
- دراسة أوضاع النازحين في الداخل والخارج واتخاذ القرارات بالتدابير اللازمة لتوفير حياة كريمة لهم، وتمكينهم من حقوقهم أسوة بغيرهم من الليبيين، وللحيلولة دون إيقاع أي تمييز ضدهم.
- العمل على إعادة النازحين في الخارج من المواطنين الليبيين، بالإضافة إلى حل مشكلة النازحين في الداخل.
- البحث في ملف المفقودين والمعتقلين وإصدار القرارات المناسبة من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته وما يلزم من تدابير لضمان حياة كريمة لأسرهم.

- التعاون مع تنظيمات المجتمع المدني التي تقوم على أساس موازنة لأساس قانون العدالة والمصالحة.
- إصدار القرارات الخاصة بالتعويض المناسب للضحايا بأشكاله المختلفة مثل التعويض المادي، أو تخليد الذكرى أو العلاج أو إعادة التأهيل وتقديم الخدمات الاجتماعية وتكون قراراتها ذات صفة ملزمة.

وأشار القانون رقم فيما يتعلق بمهام واختصاصات الهيئة إلى ما يلي: <sup>17</sup>

- مواصلة البحث بشأن الاختفاء القسري والكشف عن مصير المختطفين مع إيجاد الحلول المناسبة بالنسبة لمن تثبت وفاتهم.
- تقديم مقترحات بتفعيل عملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين ودمجهم في المجتمع.
- تنمية وإثراء سلوك الحوار وإرساء مقومات المصالحة دعماً للتحول الديمقراطي والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني والتعريف بأداء الهيئة واختصاصاتها.

### المطلب الثالث/ الإشكاليات والتحديات التي تواجه تطبيق العدالة الانتقالية في ليبيا ما بعد 2011

تكشف الحالة الليبية بشأن تطبيق وتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية عن وجود إشكاليات وتحديات عدة تقف دون ترسيخها على أرض الواقع، من أهمها:

1) نقص الوعي الشعبي الليبي بمفهوم العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وأهدافها ونطاقها وأبعادها، حيث "أن فكرة المصالحة في حد ذاتها يمكن أن تكون غامضة مما يؤدي إلى فهمها بطرق مختلفة لدى المواطنين الليبيين، ففي ظل غياب تعريف موحد للمصالحة، غالباً ما يكون موقف الليبيين مستنداً على مفهومهم الخاص بهم وكثيراً ما يكون منحازاً للعملية". <sup>18</sup>

وكثيراً ما يساء فهم العدالة الانتقالية لدى أغلب الليبيين بأنها تعكس الانتقام والرد، مما يعمق الانقسام حول مفهومها وغاياتها وأهدافها ويولد تخوف بعض الأطراف من مستهدفاتها في ظل شكوك عميقة حول جدويتها وجدواها. وهذا كله يكشف عن "ضعف الوعي بالعدالة وضعف ثقافة التسامح والاعتذار ما عزز الانقسامات الاجتماعية وخلق معوقات للتعايش تشد تأثيرها بدوافع

<sup>19</sup> سياسية".



(2) نطاق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وهو نطاق يتعلق بالفترة التي يمكن أن تستهدفها متطلبات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ظل انقسام الأطراف الليبية على المستوى السياسي والاجتماعي. وهو نطاق محل جدل واختلاف بين أطراف تتبنى أن نطاق هذه العدالة يستهدف فقط انتهاكات النظام السابق ويتولى معالجتها، وطرف آخر يمتد بنطاقها إلى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ما بعد 2011.

(3) تعقيدات عملية العدالة الوطنية وأطرافها، ومن هذا الجانب تكشف الحالة الليبية بشأن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية عن تعقيدات تتعلق بإدارة عملية العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وأطرافها، فهي أطراف متعددة، بحيث أن مسارات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية الليبية تبوح بأن "أطرافها تتعدد في ليبيا، وأنها لا تقتصر على قبيلة أو منطقة أو فصيل معين، وبذلك تتعدد صور المصالحة المطلوبة".<sup>20</sup>

فمسارات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية مسارات معقدة ومتعددة الأطراف: مصالحة بين أنصار النظام السابق وخصومه، ومصالحة بين مدن منتصرة وأخرى مهزومة، وتسوية ملفات الماضي والحاضر، وهي ملفات معقدة جداً خاصة مع "تزايد دور البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح".<sup>21</sup>

(4) التحديات السياسية، الناتجة عن الانقسام السياسي الذي تعيشه البلاد منذ سقوط نظام القذافي عام 2011، والذي تحول إلى صراع مسلح بين الأطراف الليبية تحت مسميات عدة، علاوة على الإقصاء السياسي بموجب قانون العزل السياسي الذي أقره المؤتمر الوطني العام في مايو 2013 والذي اعتبر قانون تعسفي ينتهك طائفة الحقوق المدنية والسياسية طال رموز النظام السابق ومن له علاقة بهذا النظام بمنعه توليهم لأي منصب في الدولة، بل أمتد هذا القانون ليشمل رجال القضاء والنيابة والمؤسسات الأمنية.

فقد ألفت حالة الانقسام السياسي الحاد بين الفرقاء الليبيين بتداعيات خطيرة على المشهد الليبي السياسي في ظل وجود حكومتين أحدهما في الشرق الليبي "الحكومة المؤقتة" والأخرى في طرابلس "المجلس الرئاسي"، ووجود سلطتين تشريعتين، مع انقسام مجلس النواب إلى مجلسين في عام 2019 أحدهما في طبرق وآخر موازي في طرابلس كل في ظل صراع مسلح بين قوات الكرامة بقيادة خليفة حفتر وقوات حكومة الوفاق بقيادة فائز السراج وكل منهما يدعي الشرعية ويتمسك بها.

فالانقسام السياسي الحاد مازال حالة تخيم على المشهد السياسي بما يندرج بعواقب تمزق الدولة الليبية وتشظيها في حالة من "الأزمة السياسية العميقة التي تتمثل بوجود حكومة مستقلة في الشرق الليبي يرأسها عبد الله الثني وتدعمها قوات اللواء خليفة حفتر، أما في العاصمة طرابلس والغرب فتسير شؤونها حكومة الوفاق الوطني ويقودها رئيس المجلس الرئاسي المنبثق عن اتفاق الصخيرات فائز السراج وتدعمها تشكيلات عسكرية مختلفة".<sup>22</sup>

هذا الواقع السياسي المتأزم الذي تعيش على وقع ليبيا والذي تدعم بوجود صراع عسكري ألقى بتداعياته على واقع العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في البلاد وخلق حالة احتقان سياسي وأزمة سياسية خانقة لا يمكن حتى اللحظة التنبؤ بمساراتها السياسية والأمنية في ظل تعقيدات المشهد السياسي الليبي المشبع بالتقاليد القبلية والاصطفاف القبلي حول أطراف الأزمة الليبية، مما أدى إلى "فشل جهود التوافق الوطني السياسي، ووصول أطراف الصراع إلى قناعة بعدم جدوى استمرار الحوار السياسي وبصعوبة حسم الصراع عسكرياً لصالحها، وتفضيلها خيار الانقسام وإنشاء كيانات مستقلة على استمرار وحدة الدولة بالصورة القائمة".<sup>23</sup>

(5) التحديات الأمنية، وهي تحديات مركبة تتمثل في انتشار السلاح من جهة، والانفلات الأمني، وبروز ما يعرف بالمليشيات المسلحة، واستفحال ظاهرة الجريمة من خطف وقتل واعتقالات خارج نطاق القانون، وظاهرة الاختفاء القسري لدوافع متعددة وغيرها من الجرائم التي لم تكن مألوفة في المجتمع الليبي من قبل، مثل ظاهرة التهجير القسري علاوة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت مشكلة ليبية وأوروبية ودولية. ووفق تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا شهر أبريل عام 2017 والذي تناول الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا فقد "تدهورت الحالة الأمنية في ليبيا إلى حد كبير مع تصاعد الاشتباكات المسلحة في عدد من المدن والمناطق الليبية وزادت حدة التوترات الأمنية بشكل غير مسبوق"<sup>24</sup>. مع انتشار السلاح وتكدسه خارج نطاق سيطرة أي سلطة وتهريبه ما أدى إلى حالة من الانفلات الأمني التي يصعب السيطرة عليها أو حتى إمكانية التقليل من حدتها، بل تطور الأمر إلى انقسام المؤسسة العسكرية الليبية بين أطراف عدة وتحولها إلى واجهات سياسية وقبلية وجهوية.

كل ذلك أدى إلى تزايد معدلات انتهاكات حقوق الإنسان، وغياب العدالة والافلات من العقاب،

(6) التحدي الخارجي، فالتدخل الخارجي بمختلف صورته وأطرافه ووسائله في الشأن الليبي منذ عام 2011 عمق من الانقسام السياسي والاجتماعي بين أطراف المجتمع في ليبيا، مما غذى العديد من النزاعات والخلافات التي تبدأ من مواقف الأطراف الليبية من هذا التدخل وأهدافه بين مؤيد ومعارض له. بل الملاحظ أنه بعد عام 2011 وسقوط نظام القذافي "تزايد حجم التدخل الخارجية في شؤون ليبيا الداخلية، وانجرار الدولة للدخول في أتون صراع المحاور والاستقطابات الإقليمية والدولية، واستخدامها ساحة لخوض صراعات الآخرين".<sup>25</sup>

إضافة إلى أن الأطراف الخارجية المنغمسة في الحالة الليبية ليست على توافق، بل كل منها له أجندته الخارجية ومصالحه في ليبيا، وهي تدعم أطراف الخلافات السياسية الليبية، وعدد منها تمول وتدعم الأجنحة العسكرية المتصارعة في ليبيا بالمال والسلاح، وعلاوة على ذلك الدور الذي يمكن أن تلعبه محكمة الجنايات الدولية في الأزمة الليبية، وهو دور محل شكوك العديد من الأطراف الليبية المنقسمة على ذاتها وحول الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه المحكمة التي ينظر إليها باعتبارها محكمة مسبقة وغير مستقلة ولا تتمتع بالحيادية، وهو ما يطرح تساؤلات عدة حول الدور الذي يمكن أن يلعبه القضاء الجنائي الدولي وفاعليته في الحد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وفي المساهمة في تطبيق برنامج العدالة الانتقالية بحيادية ونزاهة، حيث يثار الجدل بشأن إمكانية ربط حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بمصالح الدول المتحكمة على المستوى العالمي-الاقتصادية والسياسية والعسكرية- ما يؤدي إلى الانتقائية أو ازدواج المعايير في التعامل مع الانتهاكات التي تمارس تجاه حقوق وحرريات الأفراد"<sup>26</sup>

ويخشى الليبيون من استغلال الأطراف الخارجية للأزمة الليبية خاصة القوى الكبرى التي "اعتادت استغلال القضايا الإنسانية لتحقيق مصالحها وليس أدل على ذلك مما حدث في العراق والصومال وكوسوفو وهي مجرد أمثلة حديثة ومحدودة عن أشكال التوظيف السياسي"<sup>27</sup>. وهذا ما يثير في اذهان الكثير من الليبيين إشكالية التنازع بين الاختصاص الوطني والدولي في مجال إقرار وتطبيق العدالة الانتقالية في الحالة الليبية، وما يترتب

على ذلك من توالد الشكوك حول دور العامل الخارجي في تطبيق أسس العدالة الانتقالية في مجتمع ليبي منقسم على ذاته.

#### الخاتمة:

تمثل ليبيا حالة من حالات الإخفاق في تطبيق العدالة الانتقالية ما بعد 2011، وعلى الرغم من صدور تشريعات محددة معنية بتطبيق العدالة الانتقالية وتحقيق المصالحة الوطنية إلا أن هذه التشريعات لم تغادر النصوص الورقية وبقيت عاجزة عن التفاعل مع معطيات الواقع الليبي الجديد والذي هو واقع يمثل حالة صارخة من حالات انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

كما أن الآليات التي اعتمد عليها في ليبيا ما بعد 2011 لتطبيق العدالة الانتقالية هي آليات رخوة ولم تقدم ما هو مناط بها في هذا الجانب في ظل وضع ليبي مرتبك وعنيف لا يولد بيئة ملائمة أمام أعمال هذه الآليات تطبيق العدالة الانتقالية بفعالية مؤثرة.

فالواقع الليبي الجديد ما بعد 2011 يواجه بتحديات متداخلة ثقافية واجتماعية وقبلية وسياسية وأمنية، علاوة على دور العامل الخارجي في تعقيد الأزمة التي تمر بها البلاد وهو ما يلقي بأعباء جد خطيرة على التجربة الليبية في مجال تطبيق العدالة الانتقالية ويحليها إلى مجرد أمنية تحاصرها شكوك الداخل ونوايا الخارج.

التوصيات:

#### بناءً على ما سبق يوصي الباحثان بالتالي:

1- نشر وتعميق ثقافة العدالة الانتقالية والتسامح في المجتمع الليبي عبر كل الوسائل التثقيفية والإعلامية والمنابر السياسية والاجتماعية ويمكن أن تلعب مؤسسات المجتمع المدني الليبي دوراً لا يستهان به في هذا الجانب.

2- إنشاء مركز خاص للعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية يعمل على تبصير الناس بمفهوم العدالة الانتقالية وضرورتها ودواعيها في المجتمع الليبي، ويمكن الدعوة لعقد مؤتمر وطني ليبي يختص بالعدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية بعيداً عن التدخلات والإملاءات الخارجية.

3- طي صفحة الماضي وتسوية الملفات العالقة في مجال المصالحة الوطنية وتغليب الروح الوطنية على الروح القبلية، وفتح آفاق جديدة للتعايش السلمي بين كل المدن والمناطق الليبية، بعيداً عن التوجهات القبلية والجهوية وظاهرة الميليشيات المناطقية المسلحة.

4- يمكن توظيف دور القبائل والمجالس الاجتماعية في توظيف المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وخلق جسم رسمي يعنى بالتنسيق بين هذه المجالس واستثمار علاقاتها وجهودها في مجال تأكيد اللحمة الوطنية والمصالحة الاجتماعية وتطبيق العدالة الانتقالية.

5- تفعيل دور القضاء الليبي والأجهزة الأمنية بما يكفل تحقيق بيئة ملائمة لتطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا، والعمل على توحيد المؤسسة العسكرية والأمنية والقضائية في البلاد.

6- تفعيل دور البعثة الأممية للدعم في ليبيا في مجال تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وعدم التعامل مع هذا الملف الجوهري بروح لا مبالية.

7- الاستفادة من تجارب الدول والشعوب والمجتمعات في مجال تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية وتكييف تلك الدروس المستفادة وفق معطيات وظروف الحالة الليبية.

#### هوامش البحث:

- 1- العدالة الانتقالية، موقع الجزيرة نت، <https://www.aljazeera.net/>
- 2 . أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من نزاعات: المشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية، منشورات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نيويورك-جنيف، 2009، ص1
- 3 . إبراهيم شرقية، ص 4
- 4 . محمد عبد الحفيظ الشيع، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، موقع مجلة المستقبل العربي، ص102
- 5 . مفهوم العدالة الانتقالية ودور منظمات المجتمع المدني في تطبيقها، موقع <https://syrianvoices.wordpress.com/>
- 6 . محسن عوض "تحرير"، الدليل العربي لحقوق الإنسان والتنمية، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان وآخرون، 2005، ص526
- 7 - العدالة الانتقالية، موقع الجزيرة نت، <https://www.aljazeera.net/>
- 8 . د. محمد عبد الله ولد محمدان، حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010، ص27-28
- 9 . أدوات سيادة القانون في الدول الخارجة من نزاعات: المشاورات الوطنية بشأن العدالة الانتقالية، مرجع سابق، ص3
- 10 . مروان أبو سرمة، العدالة الانتقالية ومعايير الأمم المتحدة، في كتاب العدالة الانتقالية في السياقات العربية، د. كرم خميس(تحرير)، القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ط1، 2014، ص52
- 11 . العدالة الانتقالية، موقع الجزيرة نت، <https://www.aljazeera.net/>
- 12 . العدالة الانتقالية والطريق إلى المصالحة الوطنية، موقع المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، <http://loopsresearch.org/>
- 13.د. مصطفى محمد رحاب وآخرون، توطئة نحو بناء رؤية للعدالة الانتقالية في ليبيا، مركز ليبيا للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، 2013، ص 10.
- 14 . الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في النزاع المسلح، منشورات مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، نيويورك-جنيف، 2012، ص 93
- 15 . أدوات سيادة القانون لدول ما بعد الصراع: تدابير العفو، منشورات مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، نيويورك-جنيف، 2009، ص33
- 16 . المادة (7) من القانون رقم (29) لسنة 2013 في شأن العدالة الانتقالية. الجريدة الرسمية الليبية
- 17 . الفقرات (4-5-6) من المادة (4) من القانون رقم (17) لسنة 2012 بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، الجريدة الرسمية الليبية، العدد 3، الصادر بتاريخ 2012/4/16.
- 18 . إبراهيم شرقية، مرجع سابق، ص5
- 19 . محمد عبد الحفيظ الشيع، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، مرجع سابق، ص 103
- 20 . محمد عبد الحفيظ الشيع، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، مرجع سابق، ص102
- 21 . فريق الأزمات العربي، الأزمة الليبية إلى أين؟، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 13، مارس 2017، ص13
- 22 . فريق الأزمات العربي، الأزمة الليبية إلى أين؟، مرجع سابق، ص4
- 23 . المرجع السابق، ص20
- 24 . وثائق مجلس الأمن ، الوثيقة رقم S/2017/283 بتاريخ 4 أبريل 2017.
- 25 . فريق الأزمات العربي، الأزمة الليبية إلى أين؟، مرجع سابق، ص19
- 26 . د. علاء عبد الحسن العتري، سؤود طه العبيدي، مفهوم الحماية الدولية لحقوق الإنسان والمعوقات التي تواجهها، بحث، موقع جامعة بابل-العراق.
- 27 . د. سوزي محمد رشاد، التوظيف السياسي لقضايا حقوق الإنسان والثورات العربية، بحث، جامعة 6 أكتوبر، موقع ص 220